صد اولمرت لنداءات الاسد يثير المخاوف

على الحكومة الاسرائيلية محاولة التأثير على الادارة الامريكية للنظر لامكانية البدء في حوار مع دمشق على انها خطوة استراتيجية صحيحة

■ الردود غير المنطقية على مبادرات التقرب الآتية من الرئيس السوري، تثير المخاوف بأن حكومة ايهود اولمرت سوف تدخل التاريخ على أنها ضد المصالح الاسرائيلية في بذل الجهود اللازمة لمنع هذا النزيف الدموي، التحدث دون شروط مع كل من يبدي الاستعداد للتحادث معنا، وفي نهاية المطاف بذل المحاولات من اجل التوصل الى اتفاقات السلام، لا الرد ردا مسيئا للرئيس السوري لا يتفق مع العقل السليم.

ان آلاف الصواريخ التي سقطت على شمال البلاد في الصيف كان يمكنها ان تثير وتوقظ القليل من الاحتمال لدينا للاستجابة وإظهار التواضع والتوضيح بأن الحرب ليست خيارا سهلا حتى لدولة تمتلك جيشا قويا يعتبر الأقوى في المنطقة. وبدلا من ذلك يبدو أن سياسة دولة اسرائيل أصبحت أقل استقلالا وأكثر فسادا.

على مدى شهرين يعِد اولمرت بأن يجد عنده لحظة فراغ يكرسها للقاء الرئيس محمود عباس، وهذه اللحظة المرجوة لا تأتي. هناك سلسلة من الشروط المسبقة التي لا يذكر أحد مثلها قد وضعت من اجل عقد لقاء سياسي كهذا، وان ما كان سهلا وبسيطا وطبيعيا بصورة اعتيادية لمثلها ـ لنأخذ في الحسبان أننا نتحدث عن قادة من أصحاب جداول الاعمال المشتركة ضد الارهاب، حماس وايران ـ قد تحول الى مجرد حدث احتفالي خلاب تقريبا تجري الاستعدادات له منذ نحو السنة. ان سياسة الحكومة قد تقلصت للحظة للتهديدات والانذارات التي بسببها تتولد حالة نفسية مقلقة ومنذرة بيوم حساب بات قريبا.

ان الحكومة ليست مجرد تجمع لعدد من العارفين بالامور من القادرين على الاكتفاء فقط بمجرد قراءة الخرائط وانتظار النبوءات والتوقعات. بل ان وظيفتها استمرار المحاولة للتأثير على الأحداث وخصوصا العمل على تحييد بؤر الاحتكاك والنزاعات، وتشجيع الحوار في كل مكان تكون فيه ولو علاقة واحدة وصغيرة وضعيفة تلوح منها بعض الامكانيات. بدلا من الاستجابة لهذه الدعوة بصورة ايجابية، ولغيرها من المبادرات، حتى لتلك الآتية من عدو لا يرى فيه الامريكيون في هذا الوقت شريكا مناسبا، وبدلا من ارسال كل أنواع الرسائل التي تعرب عن الاستعداد للحديث مع كل من يُظهر الاستعداد للتحادث مع اسرائيل، من دون شروط مسبقة، وحتى لو كانت تصرفاته عدائية ـ فان الاحساس يؤكد على وجود موقف متصلب بدلا من الوقوف بانتظار اندلاع الحرب القادمة. بل حتى ذلك الاجتماع المبارك بين رؤساء الأديان في اسرائيل كان الداعي والمبادر اليه هو مخرج تلفزيوني اسرائيلي وليس جهة اسرائيلية مسؤولية.

يجب على الحكومة الاسرائيلية أن تحاول التأثير على الادارة الامريكية في واشنطن لان تنظر هي الاخرى في امكانية ايجابية للبدء في حوار مع دمشق على انها خطوة استراتيجية صحيحة. ان اقوال رئيس جهاز الموساد، مئير دغان، أن السوريين لم يعودوا خائفين من حرب جديدة مع اسرائيل، تعتبر سببا للتقدم نحو اجراء الاتصالات مع الرئيس السوري، وليس العكس. وازاء ذلك فان رئيس الوزراء يتحدث حول هذا الامر بلغة فظة وغير ضرورية.

ما بين رغبات سورية في التوجه الى السلام أو الى الحرب، وما بين ابداء يقظتها أو إغماض عينيها، فان الرد الاسرائيلي كان يجب أن يكون دعوة مفتوحة واستجابة للحوار، وبدلا من ذلك، نظر وزير الداخلية روني بار ـ أون من خلال منظاره نحو البيوت الجميلة البيضاء التي يبنيها السوريون في مدينة القنيطرة وتوصل الى الاستنتاج ان على اسرائيل ايضا ان تبني بيوتا جميلة بيضاء في الجولان. الفرق هو ان بشار الأسد يبني في منطقة سورية، واسرائيل تعتزم البناء على ارض متنازع عليها ومحتلة، التي وافقت جميع الحكومات الاسرائيلية السابقة على اعادتها مقابل السلام. ان البناء المدني في الجانب السوري يجب ان يكون دافعا نحو التحدث وعلامة على النوايا الحسنة، لا تشجيع إبراز العضلات السيء.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/12/21

جورج بوش

ايهود اولمرت

بشار الاسد

رفض اولمرت الغريب لمبادرة الأسد قد يكون تغطية على وجود مباحثات سرية

■ منذ الفشل الذريع في لبنان والارض تهتز تحت كرسي اهود اولمرت. صحيح أنه نجح في احباط مطلب اقامة لجنة تحقيق رسمية، الا ان لجنة فينوغراد ايضا قد تعتبره مسؤولا رئيسيا عن الاخفاقات التي تسببت في خسارة اسرائيل للحرب لاول مرة في تاريخها.

الحفاظ على البقاء في ظل الفشل السياسي ـ العسكري، مضافا اليه التورط في تحقيقات، يستوجب حسب ما يعرف اولمرت ـ وسابقه شارون برهن على ذلك ـ الصعود الى مسار التنازلات الاقليمية حتى ينجو من الإقالة أو التقديم للمحاكمة، ذلك لانه اذا قدم ضحايا آخرين في هذا المجال فقط، فانه سيصل مثل شارون الى مكانة الخشخاش، أي أن كل فشل سيغفر له، وكل صفقة مريبة ستصبح مشروعة، وكل ملف سيُغلق. اذا كان شارون قد حصل على المغفرة بأثر رجعي بعد فكرة اقتلاع المستوطنات ومن قبل أن ينفذها، وغفرت له خطيئة لبنان وجرائم المستوطنات، فماذا سيكون حال اولمرت الذي لا يحمل على ظهره حتى بعضا من الأحمال التي تحول شارون بسببها الى مكروه وملاحق في السياسة الاسرائيلية. كما أن اولمرت حصل على معجزة عيد الأنوار التي يمكنها أن تنقذه سياسيا وقانونيا: بشار الأسد يعرض عليه بصورة علنية اجراء المفاوضات ومن دون شروط مسبقة.

ولكن بصورة غير مفهومة وغريبة بعض الشيء يقوم صاحب المعجزة الذي يفترض فيه ان يتلقفها فورا باعتبارها فرصة لن تتكرر لتخليصه من مشاكله، برفضها ويرد اليد الممدودة اليه.

من الطبيعي ان يقول رئيس الموساد الذي يفترض فيه أن يكون شكاكا، في لجنة الخارجية والأمن بأن الأسد لا يقترح المفاوضات فعلا، أو ان للسوريين شروطا مسبقة. ولكن ان يرفض اولمرت التفاوض مع الأسد خلافا لمصلحته الخاصة في البقاء معللا ذلك بوجوب تدارس اعمال سورية أولا وليس الكلمات التي تصرح بها؟.

التصريح مثير للاستغراب. ذلك لانه اذا تجاوب مع السوريين فسيصبح مقربا من الاوساط التقريرية وسيحصل على مكانة الخشخاش ليكسب الكثير من الوقت السياسي والقانوني. وما الذي يتوجب عليه أن يضحي به من اجل ذلك في نهاية المطاف؟ هضبة الجولان؟ اذا كان مستعدا، وهو خريج حركة بيتار، للتنازل عن اغلبية مناطق الضفة الغربية للعرب، فلن يكون التنازل عن هضبة الجولان صعبا عليه. ليس من المنطقي الافتراض أن هذا هو السبب. كما أن ما قاله بعد لقائه مع توني بلير، ورغم دعم بلير لهذا الخط، لم يكن مقنعا: «مطالبنا واضحة (من قبل التفاوض)، يتوجب على سورية ان تكف عن التآمر على حكومة السنيورة في لبنان وأن توقف دعمها للارهاب».

التلميح الى ما تفكر به الاوساط التي تستطيع أن تقرر بقاء اولمرت السياسي او عدم تقديمه للمحاكمة حول دعوة رئيس سورية، جاء لرئيس الوزراء من خلال سلسلة مقالات تشير الى أن اغلبية الجهاز الاعلامي والقانوني تتساوق مع هذا الخط عموما. جوهر المسألة: على اولمرت ان يتجاوب مع الرئيس السوري حتى وإن عارضت الولايات المتحدة، إلا اذا اتضح أن هذه مجرد مناورة. كما أن هذه الاوساط بالتأكيد لا تمانع التنازل عن هضبة الجولان وتخريب مستوطناتها اذا اتضح أن نوايا الأسد حقيقية.

ليس مفهوما بالمرة اذا لماذا لا يستغل هذا الشخص الحاذق الفرصة الأكثر جدية التي سنحت له لانقاذ مكانته ومنصبه والتخلص من مشاكله القانونية كما كان قد حدث مع شارون. والى جانب ذلك ايضا: اذا انطلقت المباحثات مع سورية، فمن المعتقد أن لجنة فينوغراد، مثلما فعل ميني مزوز خلال فك الارتباط، ستأخذ باعتبارها الظروف السياسية والانقلابية الحاصلة ولن تجرؤ على أخذ مسؤولية إزاحة رئيس الوزراء في ذروة المباحثات السلمية مع سورية، على عاتقها.

وسائل الاعلام ايضا ستتصرف على هذا النحو بالتأكيد، خصوصا انه يملك في صفوفها اصدقاء شخصيين أكثر مما كان لدى شارون، وهؤلاء سيُسرون اذا هبوا لمساعدته بعد ان حصل على الشرعية الملائمة.

التفسير الشائع بأن اولمرت لم يستجب لسورية بسبب المصالح الامريكية، ليس تفسيرا مقنعا. الامريكيون، كما تفيد تجربة الماضي، لم يعارضوا أبدا خطوة تفضي الى الانسحاب الاسرائيلي حتى عندما فوجئوا من خطوات اسرائيل واستغربوا منها، كما كان قد حدث في بداية عملية اوسلو. هذه العملية التي أخذوا يطالبون بعد ذلك بتنفيذها بشدة.

من المصلحة الامريكية الصارخة ان تتخلى سورية عن محور الشر بعد حصولها على هضبة الجولان. لذلك من الممكن الافتراض أن يكون هناك شيء ما هام يحدث تحت الارض على المحور الاسرائيلي ـ السوري بصورة تخالف تماما الرفض العلني لمبادرة الأسد. ومن اجل مفاجأتنا جميعا وزيادة ردود فعل الانجاز من خلال ذلك، تتردد تصريحات اولمرت وتسيبي لفني غير المقنعة «علينا ان نعرف متى توجد فرصة حقيقية ومتى تكون هناك صورة لها».

وسموّ الخشخاش اذا حدثت انطلاقة هامة على الطريق، سيُحمل حينئذ من طرف البلاد الى طرف العالم.

يسرائيل هرئيل
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/12/21

لا ينبغي الفشل في هذه المرة

السنوات الثلاث الباقية حتى تتم ايران صنع القنبلة الذرية هي آخر موعد للاستعداد لهذا الخطر

■ أصغيت الى تنبؤات رئيس الموساد القاسية برعب. في خلال ثلاث سنين ستكون لايران قدرة نووية كاملة. لم تعد سورية تخاف محاربتنا. الجيش الاسرائيلي، ومعه دولة اسرائيل كلها، فقدا عامل الردع. يستطيع الأسد ان يقرر في أي وقت الخروج لمحاربة اسرائيل. ماذا نفعل بهذه التنبؤات ـ التقديرات؟ هل معنى ذلك ان الحديث عن عدم مسؤولية نحو أبنائنا، بأننا لا نهرب من هنا في أسرع وقت ممكن، والى أبعد مكان؟ لم يكن أي ايحاء مطمئن في هذه الاقوال الصعبة. لم يقولوا لنا ان اسرائيل ستعرف ما ستفعل اذا وعندما، ولم يُبينوا انه توجد سبل للعلاج، قالوا لنا فقط ان وضعنا ليس خطيرا وجوديا فقط، بل لا يوجد لنا جيش يستطيع علاج الوضع.

ان كل تحليل لا يتم يفضي قبل كل شيء الى استنتاج ان اسرائيل في هذه الفترة الحاسمة عندما يوجد تهديد وجودي حقيقي من قبل ايران، تأتي مع اسوأ قيادة يمكن أن تكون. بالفعل، مع عدم قيادة. سيضطر رئيس الحكومة الى ان يعمل عملا صعبا جدا لكي يبرهن من جديد للجمهور الاسرائيلي على أنه يوجد من يُعتمد عليه. يبدو هذا الآن غير ممكن كثيرا. ان الرجل وزلات لسانه يوحيان بالارباك، وبانعدام القوة، والخوف من الرئيس بوش، الذي يبدو أنه هو الوحيد الذي ما يزال يعامله بجدية. بيد انه فيما يتعلق بأولمرت، لا يوجد الكثير مما يُفعل في هذه المرحلة. تعتمد الحكومة على أكثرية تزيد على 70 عضو كنيست، وهو ما يعني أن هناك احتمالا بأن يقعد في كرسيه ثلاث سنين ونصف سنة على الأقل بعد. ومعنى ذلك أن رئيس الحكومة الذي اختارته أكثرية طالبي السلام، على خلفية خطته السياسية الشجاعة لرسم حدود اسرائيل الثابتة، هو الذي يرفض اليوم رفضا باتا، أي استجابة، سواء كانت سرية أو معلنة، تلميحات رئيس سورية السلمية. اجل، يوجد من خدعنا، نحن جمهور الناخبين، ونحن نعلم بالضبط عمن يُتحدث.

الضلع الاخر، الذي من شأنه ان يعالج امن دولة اسرائيل، هو وزير الدفاع بيرتس. في هذه الحالة الأفق أكثر وضوحا بقليل. في أيار (مايو) ستجرى انتخابات في حزب العمل، واذا لم يُنتخب بيرتس ليترأسه، فسيحتل مكانه وزيرا للدفاع شخص آخر. مع كل الصعوبة في الاعتراف بذلك، لا مناص من ذلك. تحتاج دولة اسرائيل اليوم الى وزير دفاع ذي خبرة أمنية غنية. مثل ايهود باراك أو عامي ايلون. أردنا جدا أن نؤمن بأن وزير دفاع مدنيا يستطيع إحداث التغيير المطلوب. واخطأنا جدا. لا يمكن بالطبع تجاهل حقيقة أن الفشل في اعداد الجيش لحرب لبنان الثانية يقع في أكثره على وزير دفاع ذي خبرة أمنية، هو شاؤول موفاز، وعلى رئيس حكومة خاض معارك كثيرة، هو ارييل شارون. بيد أنه ما تزال توجد مشكلة ادارة الحرب. في خلال ما يزيد على شهر رأينا أداء وزير الدفاع الحالي عمله، وكان ذلك كافيا ليفهم أنه الشخص الخطأ في المكان الخطأ.

لا يستطيع عمير بيرتس، مع كل الأسف، ويوجد أسف، ان يترأس الجهاز الأمني في هذا الوقت الحاسم، رغم أنه يبذل كل جهد، وينجح في جزء منه، ليقُوم شيئا ما اخطاء الماضي واخطاءه. لكن الرجل يخيب الآمال في كل ما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية للوضع. وعندما يضاف هذا الى قصر رؤية اولمرت الاستراتيجية، تزداد صعابنا. يُحتاج اليوم الى قدرة اهود براك على التحليل وفهم الواقع. والى رؤيا عامي ايلون وقدرته. يمكن ان نحصل على واحد منهما على الأقل في أيار (مايو)، ويحسن أن يكون ذلك في أسرع وقت ممكن. اذا تجاوزنا ذلك، يجب على رئيس الحكومة أن يقُيم، وفورا، جهة خبراء واستراتيجيين، يجلسون جلوسا دائما، لا مرة واحدة فقط، كما حدث لمنتدى رؤساء الحكومات، ويشيرون عليه كيف تستطيع اسرائيل ان ترد على تهديد السلاح الذري. كانت النكتة غير الناجحة لتعيين افيغدور ليبرمان وزيرا مسؤولا عن «التهديدات الاستراتيجية» مضحكة لولا أن الوضع كان خطرا جدا. لقد أعطانا مئير دغان مهلة ثلاث سنين حتى المرحلة التي ستكون فيها لايران قنبلة ذرية. اذا لم يستغلوا هذه السنين كما ينبغي، فقد لا يوجد من يقيم لجنة التحقيق الأم. واول خطوة في هذا الاستعداد هي التحدث الى الأسد. قد يكون في ذلك فتح منفذ الى حل العقدة الفظيعة التي نحن فيها. وان لم يكن ذلك فلن يحدث شيء. تحدثنا فقط.

ياعيل باز ـ ميلماد
كاتبة في الصحيفة
(معاريف) 2006/12/21

تصعيد اولمرت لتصريحاته ضد ايران يرمي الى اعداد العدة لضرب مشروعها النووي وخدمة أغراضه الداخلية

■ لا حاجة الى الاستخفاف بالتهديد الايراني لاسرائيل. محمود احمدي نجاد ينوي اقتلاع الدولة اليهودية من الخارطة بصورة جدية، ومهندسوه يعكفون على تطوير سلاح نووي يحول ميزان القوى الاقليمي، ولكن من الذي يرمي اليه ايهود اولمرت في تصريحاته المتصاعدة ضد ايران؟ لماذا تخلى عن سياسة «البروز المنخفض» التي نظّر لها في بداية حكمه؟ هناك اربعة تعليلات لهذه المسألة:

1 ـ حث بوش. السيناريو الأمثل بالنسبة لاسرائيل سيكون، هجمة عسكرية امريكية تُدمر المنشآت النووية الايرانية وتزيل التهديد. «يتوجب دفع الولايات المتحدة لتنفيذ ما تعهدت به وبلورة المناخ الدولي الملائم»، تقول شخصية رفيعة. ليس واضحا ما الذي سمعه اولمرت من الرئيس بوش عندما اجتمعا على انفراد بحيث خرج من الاجتماع راضيا جدا. من الممكن فقط الافتراض أن اولمرت يعتمد على عقيدة بوش الدينية وعلى عناده، الأمر الذي سيدفعه الى مهاجمة ايران حتى في ظل المعارضة الشعبية الامريكية للمغامرات العسكرية في الشرق الاوسط.

متى سيحدث ذلك؟ رئيس الموساد تحدث في هذا الاسبوع عن قنبلة نووية ايرانية بعد ثلاث سنوات. هذا يترك عاما للدبلوماسية والعقوبات ويدفع ساعة الصفر الهجومية الى عام 2008 اذا واصلت ايران مشروعها النووي. التوقيت ملائم من الناحية السياسية: هذه ستكون سنة بوش الأخيرة في البيت الابيض حيث سيركز فيها على إبقاء «تركة» ما من خلفه. من المعروف أن سنوات الانتخابات الامريكية مخصصة دائما للخطوات الدراماتيكية في العلاقات مع اسرائيل ـ من اعتراف هاري ترومان بالدولة اليهودية وحتى قمة كامب ديفيد بقيادة بيل كلينتون و«رسالة بوش» التي اعترف فيها بالكتل الاستيطانية وبالجدار الفاصل.

2 ـ اعداد هجمة اسرائيلية. ارييل شارون اعتاد نفي التوجه الاسرائيلي بمهاجمة ايران. اولمرت يفضل التلميح بالخيار العسكري. هذا جيد لحث «العالم» على التحرك وكذلك اعداد الرأي العام الاسرائيلي لمجابهة معقدة قد تمتد لسنوات. بين الخبراء يسود جدل حول قدرة اسرائيل على شل المشروع الايراني اذا ضربته في نقاط حساسة وحرجة. من الواضح أنها ستحتاج الى مصادقة امريكية على هذه العملية، وهي تفضل الحصول عليها من بوش الودود وليس المراهنة على خلفائه. هذا هو السبب وراء اعتبار عام 2008 عام الحسم في هذا الخيار.

3 ـ حل مشاكل سياسية. ليس هناك مثل التهديد الخارجي لتهدئة الساحة الداخلية، وليس مثل اولمرت السياسي المخضرم لاستغلاله. توسيع الائتلاف؟ فلنُعين الصقر افيغدور ليبرمان وزيرا للتهديدات الاستراتيجية. شل المعارضة؟ لندع بنيامين نتنياهو يشتم احمدي نجاد ويدعو الى تقديمه للمحاكمة في لاهاي، وبذلك لن يهاجم الحكومة. لجان التحقيق؟ من الذي يوجد لديه وقت للتركيز على اخفاقات الحرب في لبنان في ظل التهديد الايراني؟.

4 ـ البقاء في المناطق. اولمرت يريد البقاء في الجولان ويرفض التحدث مع بشار الأسد معللا ذلك بمعارضة بوش: اسرائيل بحاجة الى بوش في مواجهة ايران، ومن المحظور إغاظته في الثرثرة الفارغة حول السلام مع سورية. هذه صورة معدلة للجدل القديم حول العلاقة بين المناطق وايران. اليمين حذر من أن القنبلة الايرانية ستوفر مظلة للهجمة البرية على اسرائيل، لذلك يحظر النزول عن الجبال. اليسار اعتقد أن الانسحاب الى الخط الاخضر سينزع من ايران ذريعة المس باسرائيل والتعرض لها.

هذا ليس مهما بالنسبة لاحمدي نجاد. هو يريد القضاء على «النظام الصهيوني» مع المناطق أو من دونها. الخط الاخضر ليس موجودا في خارطته. ولكن تهديداته توفر لاولمرت، الذي يتحدث مثل اسحق رابين ويتصرف مثل اسحق شامير، مبررا مريحا.

الوف بن
مراسل سياسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/12/21

الدولة تتجاهل نداءات مجلس السلام والأمن بصدد مسار الجدار ومن ثم تضطر لهدم ما بنته مكلفة الدولة نفقات مضاعفة

■ بين الجلبة الكبرى حول قرار محكمة العدل العليا بتأييد دفع التعويضات للمواطنين الفلسطينيين المتضررين من عمليات الجيش الاسرائيلي، وبين العاصفة الصغيرة التي أثارها قرارها بصدد عمليات الاغتيال المستهدف، انزلق بهدوء قرار آخر من هذه المحكمة بصدد الجدار الفاصل.

هيئة المحكمة برئاسة الرئيس القاضي المتقاعد اهارون باراك أمرت الدولة بتفكيك عائق اسمنتي ارتفاعه 82 سم كان قد أُقيم على طول 41 كيلومترا في طرق جنوبي جبل الخليل. دافع الضرائب فقد بجرة قلم أكثر من عشرة ملايين شيكل. هذا تقريبا 1 في المئة من ثمن السياسة التي بدأت في عهد شارون ـ موفاز وتواصلت في عهد اولمرت ـ بيرتس، ونهايتها، الله وحده يعلم.

العنوان كان وما زال مكتوبا على جدران كثيرة في وزارة الدفاع. وفقا لوثيقة أُعدت في الوزارة، الضرر الذي حدث بسبب الرغبة في اختطاف المزيد من الدونمات من الفلسطينيين بذريعة الأمن، يبلغ 700 مليون شيكل تقريبا. وفقا للتقديرات ستأمر محكمة العدل العليا بهدم 8 ـ 10 كيلومترات. ثمن بناء وهدم كل كيلومتر يبلغ 11 مليون شيكل. واذا أُضيفت اليها نفقات التخطيط المتكرر للمسار البديل واعادة استصلاح الارض المصادرة والاشجار التي اقتلعت وأجرة الضباط والمدعين العامين والشهود الذين ظهروا أمام محكمة العدل العليا وآلاف ساعات العمل التي صرفها القضاة ـ يصل الرقم الى 900 مليون شاقل وحتى مليار. أكثر من نصف اضافة الميزانية التي يطالب بها عمير بيرتس الآن من وزارة المالية.

الحادثة الأخيرة ليست حادثة استثنائية. في هذه المرة ايضا قام «السائلان» الجنرال (احتياط) شاؤول اريئيلي واللواء متقاعد شاؤول غفعولي من ادارة مجلس السلام والأمن، بالتجول طوال اشهر عديدة في أروقة وزارة الدفاع. هما حذرا كل من أراد أن يسمع او لم يرغب في أن أي قاضٍ لن يصادق على وضع ذلك العائق في جنوب جبل الخليل. دعوتهما للاستفادة من عبرة قرارات محكمة العدل العليا السابقة التي أمرت بهدم مقاطع طويلة من الجدار وصلت حتى الوزير عمير بيرتس.

«خبراء مجلس السلام والأمن (اريئيلي وغفعولي) ظهرا أمامنا وقدما وجهة نظر أمنية تفصيلية ومعللة»، كتب القاضي باراك في قراره. «على حد قولهما العائق الاسمنتي لا يوفر الحماية للمسافرين على الطرقات فقط، ولكنه ايضا لا يوفر غطاء واقيا لمن يرغبون في اطلاق النار من الكمائن على المسافرين المارين. هو يمنع امكانية الملاحقة السريعة للمخربين عند الحاجة».

باراك أضاف: «على حد قول خبراء المجلس، عملية اطلاق النار من سيارة عابرة لم تحدث في المنطقة بالمرة، ولكن أحداثا أمنية اخرى لا تقل خطورة تشير الى ان العائق الاسمنتي لا يحول دون حدوثها. اعضاء مجلس الأمن والسلام أشاروا الى أن العائق الاسمنتي بُني ايضا في مقاطع طريق لا تمر فيها السيارات ذات الدواليب بسبب الظروف الطبوغرافية، وهم يتساءلون لماذا بُنيت في هذه الطرق تحديدا وليس في اي مكان آخر في الضفة الغربية؟».

محكمة العدل العليا قبلت وجهة نظر مجلس السلام والأمن التي تقول بأن العائق الأقل مستوى يمكنه ان يمنع مرور السيارات ذات الدواليب بنفس الدرجة من دون أن يمنع مرور المارة والدواب ويمس بحقوق الملكية وحرية الحركة والتعليم والصحة والحياة العائلية اللائقة الكريمة والعدل الواسع، وكذلك عزل منطقة واسعة عن باقي أجزاء الضفة الغربية.

باراك ذكر ايضا أنه خلال النقاش في الالتماس طُرحت بدائل اخرى مثل تركيب أعمدة فولاذية او مكعبات اسمنتية متلاصقة بحيث تمنع مرور السيارات. هذه البدائل كانت قد طرحت أمام الأطراف الرسمية والأمنية المسؤولة عن مشروع الجدار قبل التنفيذ. بعد أن ذهب المال هباء سيُدمر العائق المبني وسيحصل الملتمسون على النفقات القضائية (75 ألف شيكل) وبيرتس سيحصل على اضافة لميزانية الدفاع وسيأمر باقامة عائق وفق الطريقة التي ناشده خبراء مجلس السلام والأمن لاتباعها منذ البداية.

قبل ثلاث سنوات، عندما كان الجدار على طاولة المهندسين، طرح مجلس السلام والأمن على المستوى السياسي وكبار المسؤولين في وزارة الدفاع، مسارا بديلا أقل تكلفة من الناحية الاقتصادية، وأقل تغلغلا وأكثر سرعة من الناحية الأمنية، وأقل ضررا من الناحية السياسية. هم افترضوا أن القضاة في هذه المرة ايضا، مثلما هي الحال في أغلبية الحالات، لن يتمكنوا من الصمود أمام الكلمات السحرية «الاحتياجات الأمنية».

نتيجة القلق المفرط الصارخ لمصالح المستوطنين والاستخفاف المفرط بحقوق الفلسطينيين، كانت سلسلة من القرارات: تفكيك مقطع الجدار بين باقة الغربية وباقة الشرقية على طول 8 كيلومترات، تفكيك الجدار في منطقة مستوطنة تسوفين، تفكيك 3 كيلومترات شمالي القدس، تفكيك الجدار بالقرب من خربة جبرة، تغيير تخطيط المسار على طول 400 كيلومتر في مناطق متفرقة، اصبح اريئيل الذي خطط ثلاث مرات والمسار في منطقة بيت إكسا. في الاشهر القادمة ستبت المحكمة في عشرة التماسات ضد مسار الجدار ومن بينها مقاطع في منطقة معاليه ادوميم وغوش عصيون. قبل نصف سنة، إثر قرار تسوفين الذي اعترفت فيه الدولة بتجاهل المعلومات بأن المسار «الأمني» يتطابق مع مسار الخطة الهيكلية لتوسيع المستوطنة، أعلن بيرتس عن قراره اعادة النظر في كل المسار. هو وعد المستشار القضائي بذلك ايضا مثلما فعل في قضية البؤر الاستيطانية. والجميع يقضمون أظفارهم.

الخط الاخضر وخط المال

قرار وزيرة الداخلية يولي تامير باعادة الخط الاخضر الى الكتب الدراسية عرج على كتاب واحد لا يُضاهى أهمية، وربما الأكثر أهمية بالنسبة لتلاميذ المدارس ـ كتاب الميزانية. وهذا لم يكن عبثا. عندما يتعلق الامر بالمال يبقى الخط الاخضر على حاله مضروبا بضعفين. الاولاد اليهود الذين استوطن أهلهم في الجانب الشرقي من الخط الاخضر والاولاد العرب الذين كان من المفترض أن يحولهم هذا الخط الى اولاد «غربيين» يحظون بمعاملة خاصة، متعاكسة طبعا.

اليهود يحظون بامتيازات مفرطة، أما العرب فيُعاملون مثلما يعامل غير الشرعيين. من الممكن الاستدلال على ذلك من ميزانية السفريات في وزارة التربية والتعليم. تلاميذ مدارس المستوطنات الـ 14 ألفا الذين يبلغون 4,9 في المئة من تلاميذ اسرائيل، يحصلون على 109 ملايين شيكل، وهي 17 في المئة من الميزانية الشاملة.

من الجانب الغربي من الخط الاخضر في «القدس الموحدة» يدرس 10 آلاف تلميذ عربي هم مواطنون اسرائيليون بكل معنى الكلمة، إلا أنهم يتعلمون خلال ذلك أن دولة اليهود التي هي دولة قانون ودولة تعليم الزامي تميز وتُفرق، اذا أرادت طبقت ذلك، واذا رغبت تجاهلته. النقص، وفقا لاحصائيات الكنيست في الصفوف التعليمية في شرقي القدس يفوق 1354 صفا، هذا النقص سيصل في 2010 الى 1883.

في 1995 ـ 2005 التي كان ايهود اولمرت خلال جزء منها رئيسا للبلدية، ازداد النقص في الصفوف في شرقي القدس بأكثر من 290 في المئة. اوساط البلدية تقول ان الوضع التعليمي في شرقي القدس كارثي، كما أفادت مديرة دائرة المعارف العربية سهيلة أبو غوش أمام لجنة التعليم في الكنيست، والتي أضافت انها كانت لتستخدم كلمات أصعب لو وجدت هذه الكلمات لوصف الوضع.

عكيفا الدار
مراسل سياسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/12/21

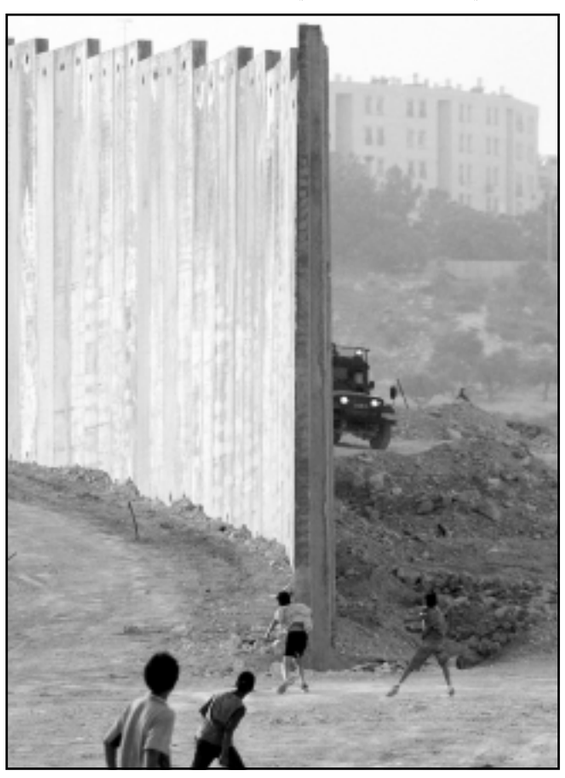
جانب من الجدار الفاصل في الاراضي الفلسطينية المحتلة

اكدت ان ضرب المعتدي ومعاقبته يجب ان يكونا «محددين»

قرارات محكمة العدل العليا تضر بقدرة ردع اسرائيل وتطلق العنان للارهاب

■ قدرة الردع هي ترياق اسرائيل، فلولاها لابتلعها أعداؤها حية. في أعقاب الحرب في لبنان والارهاب ايضا، الردع قضية حاسمة يجب تناولها. وهنا في قرارات محكمة العدل العليا نجم وسيطر مفهوم «التحديد المتناسب». سمح قضاة محكمة العدل العليا لانفسهم بأن يحددوا هل والى أي حد، يجوز لاسرائيل أن تضرب من يتعرضون لحياتها. لكن يوجد بين الردع و«التحديد المتناسب» تصادم وجها لوجه.

صُب الكثير من الكلمات في موضوع الردع الاسرائيلي، وسنأتي بمختصرها: ان القوة، التي توحي الى العدو بأنه لا يحسن به ان يبادر الى هجوم عليها، لان ثمنه سيكون أكبر كثيرا من فائدته، لا يعني رد العدوان فقط، بل معاقبة شديدة لمن بادر اليه، الى ان يندم على أفعاله العنيفة. ان جباية ثمن مرتفع من الهاجم ومعاقبته أساس في وجود وتعزيز قدرة الردع. وها هي ذي محكمة العدل العليا تقرر ان ضرب المعتدي ومعاقبته يجب ان يكونا «محددين». أي أنها وضعت قيودا ثقيلة على حرية عمل الجيش الاسرائيلي في محاربته الارهاب، الذي لا يأنف من جهته من أي وسيلة يضرب بها اسرائيل. وبهذا تمنع محكمة العدل العليا اسرائيل والجيش الاسرائيلي من الانتصار في محاربة الارهاب. ومنع النصر مس شديد بقدرة الردع. من اجل زيادته يجب تجاهل «التحديد» على التخصيص. لاننا اذا رددنا على نحو متناسب على العدوان، نجعل الردع عقيما لا مضمون له ويُحكم علينا بارهاب لا ينتهي.

تُملي محكمة العدل العليا ايضا معايير، وتقرر أنه ليست كل وسيلة في محاربة الارهاب مشروعة. «حقوق انسان» العدو أفضل، اذا، من حياة اليهود، التي تأتي الاحباطات لتمكينهم من العيش بأمن. تتفضل محكمة العدل العليا بابقاء مس ردعي للارهابيين، لكن عقوبتهم الشديدة هم ومن حولهم، مرفوضة. انها تسمح اذا لاسرائيل بأن تحارب الارهاب بأيد مكبلة، وبهذا لا أمل في القضاء عليه. وهكذا تُخلد محكمة العدل العليا ايضا المواجهة الدامية.

صحيح ان القتل من اجل القتل لمواطنين في الحرب ليس مناسبا، لكن لا توجد حروب معقمة، بريئة من الخسائر والأضرار البيئية، وبخاصة عندما تجري محاربة الارهاب بين سكان مدنيين مزدحمين، يختبىء فيهم المخربون ليظلوا أحياء. لهذا تسميتنا أقرباء شحادة وجيرانه، وكثيرين مثلهم، «مواطنين أبرياء» ـ تحقير لكرامة الاسرائيليين الـ 1200 الذين قتلهم هو وأمثاله. كان «الجيران» سيكونون أبرياء لو لفظوا شحادة وأمثاله من بين ظهرانيهم. لكن الأكثرية الحاسمة من الفلسطينيين تؤيد المخربين بين ظهرانيها وتعطف عليهم.

هناك اقتباسان مهمان هنا. أحدهما لـ ميخائيل فولتسر، وكيلو «الحروب العادلة وغير العادلة»: «المعاقبة على المقاومة مشروعة، لان الارهابيين ينقضون الثقة باخلاقية الحرب، أي باستعمال المواطنين درعا». والثاني، للقائد الالماني مولتكيه: «إن التحريمات في الحرب تُطيلها فقط بلا حاجة. الشيء الأسخى هو الافضاء على أسرع نهاية لها».

اجل، الهدف في محاربة الارهاب الوحشي يُسوغ الوسيلة، والاضطرار لا يُعاب. ألم تسوغ محاربة هتلر القصف على طريقة «البساط» لمدن المانيا في الحرب العالمية الثانية؟ ألم تسوغ هيروشيما وناغازاكي من اجل تقصير الحرب والاقلال من الضحايا؟ واذا ما اضطرت اسرائيل الى قصف المنشآت الذرية، وأصيب ايرانيون «أبرياء»، ألن يكون هذا الشيء سائغا بعد تهديدات هتلر الحالي؟.

لا تتغلغل محكمة العدل العليا وآخرون غيرها الى الوضع الاستراتيجي الخاص لاسرائيل، ولهذا فان القلة الذين يهاجَمون بلا انقطاع، يجب أن يُقللوا من الخسائر بأي ثمن، وأن يكونوا رادعين وأن ينتصروا في كل حرب. لا يجوز أن يُقيد حقهم وحرية عملهم في الدفاع عن انفسهم في الغابة المحيطة. ينبغي أن نذكر للقضاة ايضا، وللجميع، اقوال س. يزهار: «إن الشعب الذي يرسل أبناءه للانتحار شعب يفقد مكانه في عائلة الشعوب. لا يمكن اجراء محادثة مع مجتمع، لا يبدو له أكل لحوم البشر غير ممكن».

اهارون ليبران
عميد احتياط من كبار مسؤولي «أمان» في الماضي
ويعمل في البحوث الاستراتيجية
(معاريف) 2006/12/21